

Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة براون (نائبة الرئيس) (جامايكا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-53557 (A)



الأساسية والافتقار إلى التكنولوجيات المتقدمة إلى مستويات غير مقبولة من حيث ارتفاعها من خسائر ما بعد الحصاد في البلدان النامية، وهو أمر لا بدّ من معالجته من خلال زيادة الاستثمار الريفي وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا. واختتمت مضيئة إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي.

٤ - السيدة حديد (الأردن): قالت إن النمو الزراعي يمكن أن يكون أكثر فعالية من النمو الناتج عن القطاعات الاقتصادية الأخرى في الحد من الفقر، وهو بذلك قادر على المساهمة في تخفيف حدة الفقر والجوع وسوء التغذية في مختلف أنحاء العالم. ونبّهت إلى وجوب تنشيط الاقتصادات الريفية وتعزيز الوصول إلى البحوث والتكنولوجيا وتحسين التجارة العالمية والحد من الخسائر والهدر في الأغذية، عملاً على زيادة إنتاج الأغذية على الرغم من شحة الموارد. ويتركز الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية التي يملك المزارعون فيها قطعاً صغيرة من الأرض الزراعية غير المنتجة.

٥ - وتابعت قائلة إن الأردن، نظراً للتحضر الشديد فيه، يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الأغذية والوقود، الأمر الذي يخلق الصعوبات في وجه تلبية الطلب الداخلي على الغذاء والماء. ونتيجة لذلك، جرى الاضطلاع بعدد من المبادرات الإنمائية المختلفة بغية بناء قطاع زراعي معاصر أكثر توجهاً نحو التصدير.

٦ - السيد باك (أستراليا): قال إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الرائدة على طريق التنمية الزراعية، ففيها يستند التقدم إلى سياسات اقتصادية متينة وقيادات وطنية قوية، وهذا يشمل الصين واندونيسيا وفيت نام والفلبين. غير أن سوء الهياكل الأساسية لا يزال يجمع دخول الاقتصادات النامية إلى الأسواق العالمية. إضافة لذلك، فإن العالم

في غياب السيد ديالو (السنغال)، تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس السيدة براون (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (تابع) (A/68/73-E/2013/59 و A/68/311 و A/C.2/68/3)

١ - السيدة تشودري (الهند): قالت إن التقدم العالمي نحو الأمن الغذائي والتغذية يتطلب التصدي لمسألة توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستقرار أسعارها، فضلاً عن الاستهلاك ونقص التغذية وسوء التغذية والصحة والصرف الصحي. ولا يمكن ضمان الأمن الغذائي بالتدابير الوطنية وحدها نظراً لدور العوامل التنظيمية والهيكيلية الدولية التي تؤثر على تقلب أسعار الأغذية، وكذلك لدور ممارسات المضاربة في أسواق السلع الأساسية. وقد مكنت إعانات الدعم الزراعية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من تحقيق الأرباح في الوقت الذي أجبرت فيه البلدان النامية على قياس الأسعار الحالية المعروضة على المزارعين الفقراء بالرجوع إلى أسعار مرجعية قديمة فات أوأها.

٢ - ودعت إلى الاعتراف بالحق في الغذاء كواحد من حقوق الإنسان الأساسية وإلى التسليم بالصلة الأساسية بين الأمن الغذائي والفقر من حيث الدخل. إذ ينبغي تكرار التعاون الدولي الناجح الذي انبثقت عنه الثورة الخضراء، وذلك بأمور منها اعتماد نظم عالمية للملكية الفكرية تتصف بمزيد من المرونة.

٣ - ونبّهت إلى وجوب زيادة الوعي في العالم المتقدم النمو حول هدر الأغذية عملاً على تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. وإضافة لذلك، فقد أدى ضعف الهياكل

التي يقدمها إلى أعضاء رابطة الدول المستقلة وبلدان مختلفة في آسيا وأفريقيا.

١١ - السيدة بروك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التزام الولايات المتحدة الأخلاقي بقيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع ونقص التغذية كان هو القوة الدافعة لعدد من المبادرات التي أطلقها بلدها، ولا سيما مبادرة "إطعام المستقبل". ولا بدّ أن تنصدر التغذية جميع جهود الأمن الغذائي، فالتغذية الجيدة خلال فترة الأيام الألف الأولى المرحجة، ابتداء من حمل المرأة وحتى عيد الميلاد الثاني للطفل/الطفلة تحقق أعظم الأثر على إنقاذ الحياة وتحسين التطور طوال الحياة.

١٢ - وأوضحت أن تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً لإنتاج الأغذية، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى إطلاق التحالف الزراعي الذكي مناخياً بغية وضع أهداف مأمولة لعام ٢٠٣٠ وتناول فرص العمل وبناء قدرة المجتمعات على الصمود والتعجيل بتنفيذ الممارسات الزراعية الذكية مناخياً. ودعت إلى معالجة هذه المسائل، فضلاً عن معالجة مسألة التحدي المتزايد المتمثل في هدر الأغذية وخسارتها، من خلال الاستثمار المسؤول في البحوث والتطوير لوضع طرائق جديدة لزيادة الدخل وتحسين التغذية والحد من الهدر وتعزيز القدرة على الصمود لدى المجموعات السكانية الفقيرة الموارد. غير أن تقاسم التكنولوجيا ونقلها بين أصحاب المصلحة لا بدّ أن يجري على الدوام بصورة طوعية وعلى شروط توافقية: ومن الأمثلة الناجحة على ذلك مشروع الكفاءة المائية للذرة في أفريقيا.

١٣ - وأضافت إن هناك حاجة أيضاً إلى مانحين ومنظمات دولية وقطاع خاص وجهات فاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن أصحاب مصلحة على الأرض من قبيل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأكدت على الأهمية الكبرى

يواجه عدم كفاية الاستثمار في البحوث الزراعية وتوقفاً في زيادة الإنتاجية وشحة في توفر الخبراء والباحثين الزراعيين. ولا بدّ من الاستفادة من القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات الاستثمارية.

٧ - وأشار إلى أن بلدان كثيرة تواجه العبء المزدوج المتمثل في سوء التغذية وارتفاع معدلات البدانة. ومن شأن الأمن الغذائي أن يتحسن عندما ترفع الحواجز التي تمنع مشاركة منتجي البلدان النامية في التجارة الزراعية الدولية وعندما تلغى إعانات الدعم الزراعية.

٨ - السيدة ميدفيدفا (الاتحاد الروسي): قالت إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم فإن الأزمة العالمية لا تزال مستمرة. ويزداد التعقد في حل الأزمة بسبب افتقار البلدان إلى القدرة العلمية والتقنية والخلل في الاقتصاد العالمي وتقلب أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار الاستهلاك والإنتاج وبسبب تدهور البيئة وانخفاض التنوع البيولوجي. كما شددت على الأثر السلبي للاستخدام غير الرشيد لموارد الأغذية لأغراض إنتاج الوقود الإحيائي على نطاق واسع.

٩ - وطالبت بإدراج الآليات العالمية لإدارة الأمن الغذائي في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تشمل التدابير الأساسية تطوير الأراضي الريفية وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات الزراعية وتعزيز الشفافية والكفاءة في الأسواق الزراعية وتحسين الأمن الغذائي للمجموعات السكانية الضعيفة.

١٠ - ورحبت بالمبادرة التي يأخذ بها عدد من هيئات الأمم المتحدة بهدف الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، وذكرت أن الاتحاد الروسي يركز على هذا الهدف في المنظمات والتجمعات الدولية وفي سياق تعاونه مع برنامج الأغذية العالمي. ويعمل بلدها على زيادة المساعدة الغذائية

التنمية الزراعية في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - وأشار إلى أن صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، منذ إنشائه عام ١٩٦١، قد جمع ١٨ مليون دولار. كما قررت بلاده زيادة مساهمتها الطوعية في عدد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها دعماً للأنشطة الإنسانية وتعميقاً للتعاون المتبادل.

١٨ - السيد ناينغ (ميانمار): وافق على وجوب تشجيع التنمية المستدامة وتعزيزها ودعمها عملاً على تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والتمكين من تنشيط الاقتصاد. وقال إن ميانمار ترحب بالنجاح في الموافقة على وثيقتين شديدي الأهمية في الدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وإقرار توصية بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وفي الوقود الإحيائي.

١٩ - وأشار إلى أن الزراعة أصبحت، وبصورة متزايدة، قطاعاً تحركه الأسواق بدلاً من أن تقوده السياسة العامة. واعتبر أن تمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق أمر شديد الأهمية لكي تجني فوائد هذا الانتقال. ولا يزال الخطر المائل أمام الأمن الغذائي العالمي وخصوصاً أمام اقتصادات البلدان النامية يتمثل في نقص الإنتاج وتقلب الأسعار وإعانات الدعم الزراعي والانحرافات التجارية. وأشار إلى أن الزراعة هي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في ميانمار. فالبلاد ليست مكتفية ذاتياً فقط في الأغذية بل هي مصدر رئيسي للأرز وبعض أنواع البقول والفاصوليا. ومع ذلك، تم إجراء إصلاحات شاملة في الزراعة. واختتم قائلاً إن ميانمار تؤيد تماماً وجوب قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم التمويل العام وتوفير نقل التكنولوجيا الملائمة لتيسير الممارسات الزراعية المستدامة.

للملكية الوطنية للتنمية الناجحة، ودعت البلدان النامية إلى المشاركة بصورة مباشرة في تصميم البرامج التي تستهدف أوجه القوة والاحتياجات المحددة لديها.

١٤ - السيد مسوسا (ملاوي): لاحظ أن هناك تزايداً في انعدام الأمن الغذائي مع أن العالم ينتج الأغذية الآن أكثر من أي وقت مضى. ومع أن ملاوي غنية بالأراضي الزراعية وبالمياه إلا أن هناك تزايداً في سكان البلاد لا يرافقه استخدام للموارد بكامل إمكاناتها أو بصورة مستدامة، الأمر الذي يعود أساساً إلى الافتقار إلى تكنولوجيات ملائمة يمكن تحمل تكلفتها. ونبه إلى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال مصابة بجوع شامل مذل لإنسانيتها. وقد أعطت بلاده الأولوية للزراعة لأنها وسيلة لبلوغ الأمن الغذائي على المستوى الأسري والتغذوي بل لكونها عملاً يخلق الثروة ومصدراً يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي للبلاد.

١٥ - وقد شهدت ملاوي، بفضل دعم التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية الذي أطلقته مجموعة الثمانية عام ٢٠١٢، زيادة كبرى في قطاعها الزراعي. وهي تشجع إقامة المزيد من الشراكات القوية مع القطاع الخاص والأخذ بسياسات مواتية للاستثمار.

١٦ - السيد العجمي (الكويت): قال إن تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لتحقيق الأمن الغذائي والحياة الكريمة للجميع أمر له أهمية أساسية. فمع أن تغير المناخ يؤثر على جميع الدول فإنه يشكل مشكلة خاصة للبلدان النامية ويهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة نفسه. ويحث وفد بلاده المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود للحد من آثار تغير المناخ، بما يتفق مع الخطط الموافق عليها دولياً لتحسين استخدام الطاقة وتنويع مصادرها والمساعدة على تبادل التكنولوجيات المنخفضة الانبعاث. وينبغي التركيز على

وآمنة ويمكن تحمل تكلفتها، هذا إلى جانب مشاركتها في مكافحة الجوع في مختلف أنحاء العالم.

٢٣ - وتابعت قائلة إن التجارة المفتوحة المستندة إلى القواعد والمدعومة بأسواق فعالة تعتبر أساسية للترويج للنمو ولضمان الأمن الغذائي. ولذا فإن أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في سبيلهما إلى توقيع اتفاق لإنشاء منطقة للتجارة الحرة العميقة والشاملة.

٢٤ - السيدة ريتشردز (جامايكا): قالت إن جامايكا، شأنها شأن كثير من البلدان النامية، تواجه انخفاضاً في إنتاج الأغذية وتزايداً في الاعتماد على الاستيراد. وقد أدت التحديات الاقتصادية الداخلية إلى مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي بالنسبة للمجموعات الأكثر ضعفاً في البلاد. وتسعى سياسة جامايكا في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى ضمان وصول جميع السكان بصورة مستمرة إلى إمدادات كافية من الأغذية الآمنة لتوفير التغذية الكافية، وبالتالي تحقيق الصحة والرفاه التغذوي للجميع والحفاظ عليهما.

٢٥ - وأكدت أن الأمن الغذائي حق أساسي لجميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي. وسيصدر قانون عن الأمن الغذائي وطني لضمان الإنتاج المحلي لمجموعة أساسية من المنتجات الغذائية تفي بالحد الأدنى. ودعت إلى الطموح في وضع أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - السيد ناندا (ناميبيا): قال إن كثيرا من الناميبيين يعتمدون على الزراعة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتأمين سبل عيشهم، كما أن زراعة الكفاف تعيل نحو ٤٨ في المائة من الأسر الريفية. وعلى غرار المنطقة ككل، تواجه بلاده الجفاف المزمن وشحة المياه وتدهور الأراضي وآثار تغير المناخ. إضافة لذلك، لا تزال ناميبيا تكافح لتصحيح توزيع الأرض المنحرف تاريخياً حيث

٢٠ - السيدة دواير (أيرلندا): قالت إن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، نظراً لأسبابهما المعقدة المتشابكة، يظهران بطرق متنوعة متباينة في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن تكون جهود الإغاثة القصيرة الأجل جزءاً من الاستراتيجيات طويلة الأجل. وأشارت إلى أن أيرلندا توجه ٢٠ في المائة من ميزانيتها الخاصة بالمعونة إلى الأنشطة المتصلة بالجوع، وهي تسعى إلى ضمان أن البرامج التي تدعمها لا تركز على كمية الأغذية فقط بل كذلك على نوعيتها. كما تعهدت بلادها بمضاعفة إنفاقها على التغذية بحلول عام ٢٠٢٠، فمردود الاستثمار في التغذية عال جداً وله آثار دائمة على الاستقرار والازدهار الوطني.

٢١ - وتابعت قائلة إن وضع الناس في صلب مناقشات الأمن الغذائي وتمكين المشاركين على المستوى الشعبي يشكلان شرطين أساسيين لحسن وضع السياسات والتدابير الموجهة. وقد أسهمت أيرلندا في الحد من الجوع في العالم بتعزيزها للإنتاجية الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما بتمكين النساء والمزارعين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ومن خلال استهداف نقص التغذية لدى الرضع والأطفال والأمهات؛ وتعزيز الحوكمة والقيادة لخفض الجوع في العالم على المستويات الوطنية والدولية. ونبهت إلى وجوب ألا يقتصر تركيز المجتمع الدولي على زيادة الإنتاجية الزراعية والتدابير البسيطة المتعلقة بالأمن الغذائي بل أن يركز على تحسين الصحة والتغذية لدى شرائح المجتمع الأشد فقراً.

٢٢ - السيدة مارتينا (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا تؤيد بقوة نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي أنشأته مجموعة العشرين وهي تشعر بالفخر لكونها شريكاً في هذا المشروع. وأعلنت أن بلادها رشّحت نفسها لرئاسة المنظمة في عام ٢٠١٤. كما اعتمدت أوكرانيا استراتيجية للتنمية الزراعية لعام ٢٠٢٠، تهدف إلى تزويد سكانها بأغذية عالية النوعية

المجتمعية المحلية وتحديد الممارسات الزراعية الذكية مناخياً ونشرها ودعم الجهود المجتمعية المحلية الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي. ودعا شركاء بلاده الإنمائيين إلى مساعدتها على تحقيق هذه الأهداف.

٣٠ - السيد بنغالي (بوركينا فاسو): قال إن احترام الحق في الغذاء لم يتحقق بعد وتواجه بوركينا فاسو، كبلد نام غير ساحلي من بلدان منطقة السهل الأفريقي مشاكل خطيرة تتعلق بتغير المناخ. إضافة لذلك، فإن اقتران عدم كفاية الأمطار، والطرائق الزراعية التقليدية التي تؤدي إلى الهدر، والضغط السكاني المتزايد يسهم في تدهور الموارد من الأراضي والمياه. ولذا فقد اعتمدت بلاده سياسة وطنية لحيازة الأرض، وذلك بالتعاون مع حساب تحديات الألفية التابع للولايات المتحدة بغية الترويج للأمن الغذائي المستدام والتغذية المستدامة وتنشيط النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات الفقر. كما تتخذ تدابير أخرى لتعزيز المكننة والزراعة خارج المواسم والمحيطات المروية، وإنشاء غرف للزراعة الإقليمية.

٣١ - وأعرب عن ترحيب بوركينا فاسو بالتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية الذي أطلقته مجموعة الثمانية. ومن شأن التمويل الذي يقدمه هذا البرنامج أن يمكن ١,٦ مليون من الناس في بوركينا فاسو من الخروج من دائرة الجوع والفقر بحلول عام ٢٠٢٢.

٣٢ - السيد جامينيز (نيكاراغوا): قال إن النظام الاقتصادي الدولي الجائر السائد يعيق جهود البلدان النامية من تنمية الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. فالأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال النمو الاقتصادي المنصف؛ وتوليد فرص العمل والدخل؛ والتقدم التكنولوجي، ولا سيما في قطاع الزراعة. ويمكن للعوامل المتمثلة في الابتكار التكنولوجي والحصول على التكنولوجيا والتعاون

لا تزال أقلية صغيرة تسيطر على معظم الأراضي الزراعية في البلاد.

٢٧ - وتابع قائلاً إن خطة التنمية الوطنية في بلاده مصممة لتنويع الممارسات والمنتجات الزراعية ولخلق فرص العمل وتحسين المنافسة وتطوير الأسواق على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتأمين مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية وتعزيز الإدارة المتكاملة للبيئة وتحسين الأطر اللائحية والترويج لمعايير سلامة الأغذية، والعمل قبل كل شيء على ضمان الأمن الغذائي. وينبغي عدم إغفال دور المرأة في الزراعة وإنتاج الأغذية، كما ينبغي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع جداول الأعمال الإنمائية.

٢٨ - السيد إيسوهانام (توغو): قال إن توغو اعتمدت استراتيجية النمو المعجل والترويج للعمالة، وهي استراتيجية تسعى إلى تحسين دخل المزارعين وضمان الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر الريفي بنسبة ٥ في المائة سنوياً. وسيتمكن المزارعون، بفضل فائض الحبوب الناتج عن هذه الاستراتيجية، من بيع جزء من المحصول للدولة وإعادة استثمار المال في تدابير ترمي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية.

٢٩ - وتابع قائلاً إن بلاده تخطط، في سياق إعلان أبوجا لتنمية الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، للتركيز على المشاكل الكبرى التي تواجه تنمية الزراعة وصيد الأسماك عملاً على ضمان الأمن الغذائي وزيادة دخل سكان الريف. وسيجري تنظيم مناطق زراعية بهدف زيادة متوسط مساحة العمليات الزراعية وإدخال الآليات المناسبة وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة. وأشار إلى أن موضوع تدهور البيئة يقلق توغو وهي تعمل على الترويج للزراعة الحرجية ودعم الجهود الجماعية لحفظ الموارد الطبيعية ومكافحة أنواع النباتات المائية الغازية وخلق الغابات

وتتكيف مع الاحترار العالمي. ثالثاً، لا بدّ من تخفيض الخسائر والمدر في الأغذية في جميع مراحل الإنتاج، بالإضافة إلى خفض الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. وأخيراً يتعين على المجتمع الدولي أن ينفذ سياسات وتدخلات تغذوية ذات كفاءة ثابتة. فسوء تغذية الأم والطفل يعيق التنمية في مجتمعات كاملة. وأشاد بحركة "توسيع نطاق التغذية".

٣٥ - وتابع قائلاً إن هناك حاجة إلى الاستثمار العام والخاص في الزراعة، غير أن الاستثمار التجاري والمساعدة الإنمائية الرسمية لا بدّ من أن يتكفلا بعدم إضرارهما بالمجتمعات المحلية التي يستهدفانها. من ذلك مثلاً أنه، فيما يتعلق باحتكار الأرض، تعلق أهمية كبرى على المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة لحيازة الأرض ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ولا بدّ من أن يتوخى الاستثمار تحقيق فوائد ملموسة لأصحاب الحيازات الصغيرة وأن يحسن نوعية حياتهم ويسهم في أمنهم الغذائي، وهو ما تشير إليه مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي تم التوصل إليها بصورة مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. ولا بدّ من معالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي من خلال إيجاد الأطر لفرص العمالة اللائقة وللمعونات لدعم أكثر الناس ضعفاً وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي والأسواق الزراعية لضمان الحصول على التغذية المتنوعة وضمان الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية للأم والطفل، والمياه النظيفة والتعليم الأساسي. واختتم مشيراً إلى الدور الحيوي للأمم المتحدة في تعبئة المجتمع بهدف القضاء على الجوع، معلناً أن فرنسا تدعم كل الدعم مبادرة الأمين العام الخاصة بتحدي "انعدام الجوع".

وبناء القدرات وتقاسم أفضل الممارسات أن تعزز الزراعة المستدامة.

٣٣ - وتابع قائلاً إن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي مكنت بلاده من تحقيق الهدف ١ - حيم من الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في عام ٢٠١٣، خصّت نيكاراغوا بالذكر لأنها حققت في مجال سوء تغذية الأطفال أهم انتصار في منطقة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جميعها. وهناك عدد من البرامج الاجتماعية الوطنية التي تستهدف المرأة، ومنها مشروع "انعدام الجوع". ويزود هذا المشروع النساء بالأدوات اللازمة لإنتاج الأغذية ويتيح لهن الفرصة للاشتراك في التعاونيات والمشاركة بصورة أكثر نشاطاً في الإنتاج الزراعي. وقد أثنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على نيكاراغوا لسياساتها الاجتماعية التي تستهدف الجوع. واختتم قائلاً إنه، للقضاء على الجوع، لا بدّ من توفر الإرادة السياسية ومن الاستثمار في برامج القروض الصغرى، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء.

٣٤ - السيد غاف (فرنسا): قال إن دعم المزارعين يعتبر عاملاً حيوياً في مكافحة الفقر. والاستثمار في الزراعة يتصف في المتوسط بضعفي فعالية الاستثمار في القطاعات الأخرى. وأوضح أن تدابير دعم الزراعة ينبغي أن تستند إلى أربعة مجالات تحظى بالأولوية. أولاً، الزراعة السرية لديها أكبر الإمكانيات من حيث الإنتاج وخلق فرص العمل وتوليد معظم الدخل الريفي. وينبغي على المجتمع الدولي أن يعزز الزراعة على المستويات الصغيرة والتي تحترم البيئة وتولد الثروة والعمالة. ثانياً، ينبغي على المجتمع العالمي أن يتبنى نموذجاً زراعياً جديداً: فالمزارع التقليدية الكبيرة العالية الإنتاج والمزارع الأسرية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، ينبغي أن تركز على الممارسات السليمة بيئياً. فمن الأساسي الأخذ بالزراعة المستدامة التي تخفف من آثار تغير المناخ

- ٣٦ - السيد غوميندي (موزامبيق): قال إن النمو الاجتماعي - الاقتصادي السريع والشامل للجميع والمستدام هو مفتاح الأمن الغذائي. كما أن لتنمية الهياكل الأساسية وخلق فرص العمالة أهمية حاسمة. وهناك ضرورة للحكومة في مجال تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ولتحسين البذور وإدارة المياه والحصول عليها وتخزين الأغذية ونظم السوق. وأشار إلى خطة موزامبيق الاستراتيجية للتنمية الزراعية فقال إنها تهدف إلى ضمان التغذية الكافية لجميع السكان وقد حققت نتائج إيجابية. وارتفع إنتاج الأغذية بنسبة ٧ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وتمكنت البلاد من إنتاج فائض من الذرة والكسافا والفاصوليا. وقد خصصت موزامبيق ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للزراعة وحققت نمواً فيها بمعدل ٦ في المائة سنوياً، وذلك بفضل الخطة الوطنية للاستثمار ضمن إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.
- ٣٧ - وتابع قائلاً إن ٤٥ في المائة من الأطفال دون الخامسة في موزامبيق، على الرغم من التقدم المحرز، يعانون من سوء التغذية. وتعلق أهمية حيوية على المبادرات الرامية إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية. وكما أبرز قادة حركة "توسيع نطاق التغذية" مؤخراً، هناك حاجة إلى تحسين أطر السياسات وإلى المزيد من الموارد المالية. ولا بدّ للنساء والشباب والمجتمعات المحلية من أن يكون لهم دورهم في التدابير الخاصة بالتغذية.
- ٣٨ - وتكلم عن المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالبرتغالية الذي انعقد عام ٢٠١٢، فقال إنه قدم دفعاً لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. واحتتم مشدداً على الأهمية الكبرى للقضاء على الجوع وسوء التغذية ضمن إطار كل من الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٣٩ - السيد إستريمي (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، بغية معالجة مشكلة الجوع العالمي وتزايد سكان العالم، حققت زيادة كبيرة في إنتاجها للقمح لأغراض التصدير. وهي الآن تنتج ١٠٠ مليون طن من القمح بفضل التعاون بين القطاع الخاص والحكومة.
- ٤٠ - وتابع قائلاً إن الفقر والتوزيع غير العادل للثروة، وليس تقلبات الأسعار، هما المسؤولان عن الجوع. فتخفيض أسعار المنتجات الأساسية بصورة مصطنعة لا يقدم حلاً لمشكلة تقلب الأسعار. ونبه إلى أن الحماية في الأسواق الزراعية، بما فيها تقديم البلدان المتقدمة النمو للإعانات الدعم الزراعي، تؤثر بقوة على مناطق شاسعة، بما في ذلك على أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مما يثبط الاستثمار ويقيد التنمية في تلك البلدان وإمكاناتها الإنتاجية وقدرتها على التصدير. وأوضح أن المضاربة في الأسعار تؤدي إلى تقلب الأسعار، ولا بدّ من إخضاع الأسواق للوائح القانونية لكبح جماح المضاربة. وأضاف إن الحماية تمنع البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وإعانات الدعم تولد المنافسة غير المنصفة وتؤثر سلباً على إنتاج القيمة المضافة وعلى الاستثمار في البلدان النامية.
- ٤١ - وأكد على وجوب إعطاء الأولوية في جولة الدوحة لإصلاحات طال انتظارها في مجال السياسات الزراعية. ولا بدّ لأعضاء منظمة التجارة العالمية من أن يبدووا بالامتنال لولاية المنظمة في حقل الزراعة في مؤتمرها الوزاري التاسع.
- ٤٢ - واستطرد قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير لإيجاد سوق دولية مواتية للتنمية الزراعية استناداً إلى ثلاث أولويات: أولاً، ينبغي إلغاء إعانات الدعم التي تقدمها البلدان المتقدمة والتي تؤثر سلباً على الأسواق. ثانياً، ينبغي تكييف التكنولوجيا الجديدة للتعامل مع القيود التي يواجهها المزارعون الأسريون. ثالثاً، هناك حاجة تشجيع الاستثمار في

٤٦ - وتكلم عن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فقال إنه لا بدّ فيه من اعتماد نهج شامل متكامل إزاء التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية. وشدد على أهمية التعاون الدولي إذ لا يمكن الاستغناء عنه، كما أن لدى التعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي إمكانات كبرى، وخصوصاً من حيث تقاسم التكنولوجيا والتقدم العلمي والخبرة وأفضل الممارسات. واختتم مشيراً إلى وجوب التعاون أيضاً بين المنظمات الدولية العامة والخاصة لتعزيز الأمن الغذائي.

٤٧ - السيد تشيبازيوا (زيمبابوي): قال إن الزراعة هي عصب اقتصاد بلاده، فضلاً عن كونها محرك النمو والقضاء على الفقر. وقد نفذت الحكومة تدابير ترمي إلى تحسين الزراعة الوطنية والأمن الغذائي، بما في ذلك عصرنة القطاع الزراعي. وهي تواصل الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية مع التركيز على النقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي.

٤٨ - وتابع قائلاً إنه بسبب عوامل عدة (أهمها تغير المناخ وقلة الموارد المالية ووجود العقوبات الاقتصادية) فإن المزارعين في زيمبابوي ينتجون أقل مما يمكنهم. وأعرب عن قلق زيمبابوي العميق إزاء انخفاض تمويل التنمية الزراعية من المؤسسات المالية الدولية ومن المانحين الثنائيين منذ التسعينيات. وينبغي أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم وعليهم، وهو أمر له أهميته، أن يقدموا الدعم دونما تسييس. وأضاف أن إعانات الدعم الزراعي التي تشوه التجارة تطرد البلدان النامية من الأسواق الدولية. وينبغي على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ينهوا جولة الدوحة بصورة مواتية للبلدان النامية؛ وعلى وجه الخصوص من خلال إزالة الرسوم الجمركية والحوافز في وجه التجارة. وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج جديد إزاء الزراعة والتجارة الدولية يعطي الأولوية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات

الهياكل الأساسية والتكنولوجيا في جميع البلدان، ولكن خصوصاً في البلدان التي لديها الإمكانيات للإنتاج الزراعي الواسع النطاق. واختتم مشيراً إلى الحاجة إلى توفر رؤية متكاملة للقضاء على الجوع في العالم.

٤٣ - السيد غاريسيا لاندا (المكسيك): قال إن تقلبات السوق والضغط البيئي وتغير المناخ كلها تشكل تحديات كبيرة تعترض سبيل التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام. وأشار إلى أن المكسيك تدعم جميع البرامج المصممة لتشجيع التعاون من أجل مكافحة انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك مبادرة "تحدي انعدام الجوع" وحركة "توسيع نطاق التغذية". وينبغي ألا تؤدي التحديات الاقتصادية الراهنة إلى حرق الحكومات عن جهودها الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - وتابع قائلاً إن هناك حاجة إلى جعل الأسواق المالية أكثر شفافية بغية تيسير نظام تجاري أكثر استقراراً وانفتاحاً يساعد على النمو والقضاء على الفقر. ويمكن لنظام معلومات الأسواق الزراعية ومخلف الاستجابة السريعة التابع له والذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة أن يساعد على منع أزمات الأغذية في المستقبل.

٤٥ - واستطرد فقال إن المكسيك أطلقت مؤخراً حملتها الوطنية لمكافحة الجوع، وهي حملة جمعت بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية بغية تحسين التغذية وزيادة دخل صغار المزارعين والحد من الخسائر والهدر ما بعد الحصاد وتعزيز المشاركة المجتمعية المحلية في مكافحة الجوع. وتعمل الحكومة على تطوير استقرار القطاع المالي وقدرته على المنافسة، بغية تمكينه من دعم الزراعة بصورة أفضل. كما تعمل الحكومة على تحسين الهياكل الأساسية للنقل وشبكاته بغية تقليل التكاليف وتحسين التواصل بين المزارعين والمستهلكين.

٥١ - واستدرك مضيفاً أنه على الرغم من التحسينات فإن العوامل من قبيل تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا تزال تمنع بلاده من تحقيق الأمن الغذائي. فالاستثمار محدود وتقلب الأسعار العالمية، فضلاً عن التدابير الحمائية وإعانات الدعم التي تقدمها البلدان المتقدمة تؤثر على قطاع الزراعة. واحتتم معلناً إصرار بلاده على التغلب على تحديات تحقيق الأمن الغذائي.

٥٢ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن هناك حاجة إلى حقن الموارد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إذا كان لنا أن نقضي على الجوع في العالم. ولا تزال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية تحتل مركز الصدارة بين المبادرات الإنمائية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن بلاده تعتمد دائماً على زراعة الكفاف، ولا سيما في المناطق الريفية. على أن تغير المناخ جعل هطول الأمطار متقطعاً لا يمكن التنبؤ به، مما أدى إلى خسائر زراعية كبرى وإلى انخفاض مساهمة الزراعة في اقتصاد البلاد. كما أثر تغير المناخ على القيمة الغذائية للأغذية المزروعة تقليدياً، الأمر الذي أضاف إلى صعوبات تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة. ويساعد برنامج الحكومة للدعم المتكامل المزارعين على توفير رأس المال اللازم للعمليات الزراعية ولحراثة الأرض وإدارة المحاصيل وشراء الأساسيات، من قبيل البذور والأسمدة ومواد بناء الأسوار. وتدعو بوتسوانا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لتمكينها من مواصلة مبادراتها في مجال الزراعة. واحتتم مشيراً إلى أن التغذية ترتبط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا بد من معالجتها بصورة متكاملة في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - السيدة باشيكو (بوليفيا): قالت إن صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يطرح تحدياً أمام عالم ينتج ما يكفي من الأغذية لسكانه جميعهم ولكنه، تاريخياً، دأب على توزيع هذه الأغذية بصورة غير متساوية إطلاقاً. وتقترح

المخيلة الريفية اقتصادياً ويؤدي إلى السيادة والأمن في مجال الأغذية. ودعا المجتمع الدولي إلى مساندة جهود البلدان النامية الرامية إلى تخفيف وطأة تغير المناخ من خلال المساهمة بصندوق الحد من تغير المناخ (صندوق المناخ الأخضر) والمساعدة على تطوير محاصيل موسمية قصيرة الأجل ومقاومة للجفاف، وهياكل أساسية للري وتقنيات حافظة للمياه.

٤٩ - السيد دو هونغ فيت (فيت نام): قال إن توفر الغذاء هو الهدف الأول للأمن الغذائي ولا بد للدول من أن تخصص الأراضي لإنتاج الأغذية وتنمية الزراعة الذكية مناخياً. وهناك ضرورة للاستثمار في البحوث والتطوير وفي منتجي الأغذية. وينبغي للجهود الوطنية والدولية أن تروج للاستخدام المستدام للموارد. وهناك حاجة إلى نظم لتوزيع الأغذية تنسم بالكفاءة، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. وينبغي على المجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المنصف والشامل للجميع يمكن من خلق فرص العمل وتوليد الدخل ويضمن قدرة الناس على تحمل تكاليف الأغذية المتوفرة. ومن الأهمية بمكان توفير نظم للإنذار المبكر لمنع الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو لتخفيف حدتها، فهذه النظم تتكفل بالحصول المستقر على ما يكفي من الأغذية في جميع الأوقات.

٥٠ - وتابع قائلاً إن قطاع الزراعة في فيت نام آخذ في التقلص، ومع ذلك فإنه لا يزال يشكل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الوطني وهو إحدى القوى التي تحرك عملية القضاء على الفقر. وأشار إلى أن فيت نام هو أحد البلدان الـ ٣٦ التي حققت بالفعل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد حولت السياسة الاستراتيجية البلاد من بلد يعتمد على الاستيراد إلى بلد يعتبر أحد أكبر المصدرين في العالم، فبات يقدم نحو خمس الأرز المصدر في العالم كله. ويتقاسم فيت نام ما لديه من معرفة مع البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، من خلال التعاون الثلاثي.

الغذائي والتغذوي، وهي مجموعة غير رسمية تجمع بين البلدان والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضاف أن الأمن الغذائي، والأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يشكلوا جزءاً أساسياً من جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتساند هولندا مبادرة "تحدي انعدام الجوع"، وكذلك النهج المتكررة إزاء معالجة انعدام الأمن الغذائي. وهي تعلق أهمية حيوية على حصول صغار المزارعين على التمويل.

٥٨ - ونبه إلى الحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل إزاء الأمن الغذائي والتغذوي يجمع بين المعونة والحوكمة العالمية والتجارة الدولية. وينبغي وضع مبادئ توجيهية تستند إلى توافق الآراء وتربط الاستثمارات الزراعية الخاصة بالشواغل والأهداف العامة. ويمكن تحقيق نتائج إيجابية إذا عملت الحكومات والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع الدولي على التوصل إلى رؤية مشتركة. وأعلن استعداد هولندا، باعتبارها ثاني أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم، لتقاسم ما لديها من خبرة كبيرة في هذا المجال. وستواصل أداءها لدورها النشط في المبادرات العالمية للأمن الغذائي والتغذية وفي البحوث والتطوير فيما يتعلق بالزراعة الذكية مناخياً والجهود الرامية إلى الحد من هدر الأغذية والترويج لصحة المحيطات، ولا سيما من خلال صفتها الجديدة كرئيس للجنة الأمن الغذائي العالمي.

٥٩ - السيد سيبانوفيتش (الجلب الأسود): قال إن التنمية الزراعية ونظم الغذاء المستدامة تحظى بالأولوية على أساس استراتيجي في بلاده. فالزراعة والتنمية الزراعية لهما قيمة كبرى في الحد من أوجه التفاوت الإقليمي والقضاء على الفقر. ومن شأن القطاع الزراعي القوي أن يخفف من وطأة آثار الأزمات المالية على الصناعات الأخرى، ولذا فإن الأراضي الزراعية تعتبر مورداً عالي القيمة.

بوليفيا مجموعة من الأولويات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية تشمل إحياء المعارف وأساليب الإنتاج الغذائي التي تستند إلى المجتمعات المحلية، مع التركيز على الغذاء كدواء وكجزء أساسي من الهوية الثقافية؛ وحماية السكان من سوء التغذية من خلال التحكم بأسواق الأغذية التي تضر بالصحة؛ وفرض العقوبات على المضاربة المالية المستندة إلى إنتاج الأغذية وتسويقها؛ وإعطاء الأولوية لإنتاج المحاصيل لإطعام الناس وليس لإنتاج الوقود الإحيائي.

٥٤ - وأشارت إلى تسمية ٢٠١٣ سنة دولية لنبات الكينو وأوضحت أن للكينو قيمة غذائية عالية وله قيمته أيضاً لتنوعه البيولوجي وقدرته على التكيف مع مختلف الأحوال المناخية لفوائده الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية.

٥٥ - وتكلمت عن السياسات التي تنفذها الحكومة البوليفية لدعم المزارعين فقالت إنها تشمل تقديم القروض الزراعية بدون فائدة لإنتاج المحاصيل من قصب القمح والصويا والأرز والذرة، وإعادة توزيع الأراضي لإشاعة الديمقراطية في الحصول على الأراضي، وهو ما ازدهر في عهد الرئيس موراليس. وسيجمع التعداد الزراعي لعام ٢٠١٣ البيانات للمساهمة في وضع سياسة للأمن الغذائي الاستراتيجي.

٥٦ - السيد فان أوستيروم (هولندا): قال إن الأمن الغذائي يرتبط بالسلام والعدل والتنمية وأن انعدام الأمن الغذائي يرتبط بتزايد الجريمة والعنف والاضطرابات الاجتماعية. وهناك علاقة واضحة بين الحقوق السياسية والاجتماعية من جهة والأمن الغذائي والتغذية من جهة ثانية.

٥٧ - وتابع قائلاً إن هولندا تدعو إلى الأخذ بنهج ينسق على وجه الخصوص بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والأمم المتحدة ككل. وتساهم البعثة الدائمة في نيويورك في مناقشات الأمن الغذائي من خلال مجموعة أصدقاء الأمن

استخدامه كأداة لبناء مجتمعات مسالمة مزدهرة. واختتم قائلاً إن إنتاج الأغذية المستدام ينبغي أن يبدأ على المستوى المغربي في الحلية بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من المشاركة وإشراك أكبر عدد ممكن من الناس في عملية معالجة انعدام الأمن الغذائي.

٦٤ - السيد راديوالي (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن مدى انتشار الجوع في العالم غير مقبول. ولا يمكن للنمو وحده أن يعالج بصورة كافية أسباب الجوع الجذرية المعقدة المتشابكة. وعلى ضوء الحاجة إلى بناء القدرة على المقاومة لدى المجموعات الأشد ضعفاً وضمان قدرة أجيال المستقبل على الصمود، ينبغي أن تركز الجهود الحكومية على ثلاثة مجالات: أولاً، ينبغي تقديم دعم أكبر لأصحاب الحيازات الصغيرة. فأصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون ٧٠ في المائة من الغذاء في العالم وهم يميلون إلى الأخذ بممارسات مستدامة، ومع ذلك فإنهم غالباً لا يحظون إلا بأقل الدعم في السياسات الوطنية والدولية. إضافة لذلك، كثيراً ما يعاني أصحاب الحيازات الصغيرة من الضعف المفرط أمام الأخطار الطبيعية. وينبغي على الحكومات أن توجه اهتماماً خاصاً للإناث بين أصحاب الحيازات الصغيرة فهن لا زلن يحصلن على قدر من الموارد والفرص يقل عما يحصل عليه الرجال. ثانياً، لا بدّ من التركيز في برامج الأمن الغذائي والتغذية على المجموعات الضعيفة بصورة خاصة، مما يشمل الأسر التي ترأسها نساء والأشخاص المحرومين من الأرض والمشردين، والنساء والأطفال والأيتام وذوي الإعاقة وكبار السن. ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي أن يحسن جاهزية الاستجابة الدولية لأزمات الأمن الغذائي، وجودة هذه الاستجابة وتقديمها في الوقت المناسب. وينبغي اتخاذ عدد من التدابير يشمل ربط جاهزية المانحين ومواردهم إلى نظم أفضل للتنبؤ وللإنذار المبكر، والقيام تدخلات مبكرة خاصة بسبل العيش في

٦٠ - وتابع قائلاً إن بلاده تعمل على مواءمة سياستها الزراعية مع أعلى مستويات الاتحاد الأوروبي. وهي تضع، بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية للزراعة والتنمية الريفية. وإدراكاً لأهمية التنوع البيولوجي في البلاد ووسائل الزراعة السليمة بيئياً، اعتمدت الحكومة قانوناً للإنتاج العضوي وهو يتصل بخطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧.

٦١ - وأعرب عن تسليم الجيل السود بأهمية الاستثمار في صغار المزارعين وترحيبه بإطلاق السنة الدولية للزراعة السرية. وفي حين أنه تم إحراز تقدم في الحد من الجوع المزمّن، فإن الحاجة الماسة لا تزال قائمة لإنقاذ المجموعات الأشد ضعفاً من الفقر المدقع. وأختتم قائلاً إن حكومته تأمل في أن يتناول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مسائل التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية بصورة تتحلّى بالمسؤولية والكفاءة.

٦٢ - السيد شوليكاكات (المراقب عن الكرسي الرسولي): دعا إلى النظر إلى التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية من منظور حقوق الإنسان. فالجوع ينتج عن الإقصاء؛ وعلى السياسات الزراعية أن تدعو إلى إشراك الجميع واحترام كرامة وحقوق من يعيش على هامش المجتمع وإلى رفاه الجيل الحالي وجيل المستقبل. وأشار إلى أن بعض الناس محرومون من حق الإنسان في الغذاء على الرغم من إنتاج الأغذية في العالم بصورة كافية لإطعام الجميع. ومن الأهمية بمكان تحسين إنتاج الأغذية، غير أن من الضروري أيضاً تغيير الهياكل الاجتماعية لإظهار مزيد من التضامن مع الفقراء والجوع. ونبه إلى أن الهدر في إنتاج الأغذية وتوزيعها إنما يعزى في كثير من الحالات إلى أنه أكثر تحقيقاً للربح من ضمان وصول الغذاء إلى من يحتاج إليه.

٦٣ - وأشار إلى أن الحصول على الغذاء كثيراً ما يستخدم كسلاح للتحكم في السكان أو لإخضاعهم بدلاً من

توفير المزيد من الاستثمارات في تعزيز الإنتاجية الزراعية، ولا سيما إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى جانب تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق. وتحتاج الفئات الأشد فقراً، وخصوصاً النساء الحوامل خلال الأيام الألف الأولى بعد بدء الحمل، إلى ضمان الحصول على الأغذية المغذية. وهناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله: فمن الضروري معالجة البدانة وما يرتبط بها من زيادة في انتشار الأمراض غير السارية، كما أن من الضروري تمكين النساء اللاتي يلعبن دوراً شديداً الأهمية في دعم مجتمعاتهن المحلية.

٦٧ - وتابع قائلاً إن هناك ما يدعو إلى التفاؤل. فالوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لديها برامج وسياسات ترمي إلى مساعدة الحكومات على التصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، سواء على الأجل القصير أو الطويل. وهي تواصل تقديم الدعم للبلدان التي تمر في أوضاع خاصة، بأمور منها التزامها بتحسين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك زخم غير مسبوق تشهده حركات من قبيل "توسيع نطاق التغذية" في سعيها للحد من سوء التغذية لدى الأطفال. وتعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على ضمان حشد الإرادة السياسية في المؤتمر الدولي المقبل المعني بالتغذية، بغية تحسين التغذية في العالم.

٦٨ - ودعا إلى إدراج الأمن الغذائي والتغذية ضمن أهداف التنمية المستدامة. واحتتم قائلاً إن من الممكن القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال الالتزام بتنفيذ مبادرة "تحدي انعدام الجوع" والتركيز على الممارسات الزراعية الأكثر استدامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.

حالات الطوارئ، وتوفير التمويل لأغراض الحد من المخاطر وتوفير الحماية الاجتماعية، والنهج ذات المسار المزدوج التي تعالج احتياجات الطوارئ وتعمل في الوقت نفسه على بناء القدرة الأطول أجلاً على الصمود، وتحقيق مزيد من التكامل بين الأمن الغذائي والتغذوي والصحة في حالات الطوارئ وفي حالات ما بعد الكوارث.

٦٥ - وأشار إلى أن انعدام الأمن الغذائي ليس مشكلة في البلدان النامية وحدها: فمنذ عام ٢٠٠٨، شهدت جمعيات الصليب الأحمر الوطنية في أوروبا زيادة تجاوزت نسبة ٧٥ في المائة في عدد الناس الذين يعتمدون على المساعدة الغذائية التي تقدمها هذه الجمعيات. وهناك حاجة إلى شراكات مبتكرة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي في المستقبل. وقد تشارك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة تدهور الأراضي والتصدي لتغير المناخ، وذلك من خلال برامج تهدف إلى غرس الأشجار والإدارة المستدامة للمياه والحد من الخسائر والهدر في الأغذية في مناطق ومجتمعات محلية شديدة الضعف. واحتتم قائلاً إن وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتيح فرصة تاريخية لإنهاء الفقر خلال جيل واحد. وينبغي أن تضع الحكومات أهدافاً كبيرة وأن تعتمد نهج "الوصول إلى الصفر" في تحديدها لأهداف المستقبل وغاياته.

٦٦ - السيد بليتشر (ال صندوق الدولي للتنمية الزراعية): تكلم أيضاً باسم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، فأكد الحاجة إلى استثمار كبير في نظم غذائية لديها القدرة على الصمود. ويجب على المجتمع الدولي أن يغير طريقة إنتاج الأغذية وتجارتها واستهلاكها بغية الاستجابة للنمو السكاني وزيادة الطلب وتغير المناخ. وهناك حاجة إلى الأخذ بسياسات وبرامج أفضل لتعزيز قدرة المجموعات السكانية الضعيفة على مقاومة الصدمات. وينبغي